بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ



الحمدُ لله مظهرِ الحقِّ رغم كيد الكائدين، ومكر الماكرين، والصَّلاة والسَّلام على إمام الأنبياء والمرسلين.

أمَّا بعد:

فإن النَّاظر في خصوم الدولة الإسلامية ممن كانوا يحسبون على الجهاد والمجاهدين، يجد أن أمرًا يجمعهم في خانة واحدة، وقلَّما تجد منهم من يخرمه!

إنه العذر بالجهل في أصول الدين مطلقًا!

فهذا رأس المخالفين لدولة المسلمين: أيمن الظواهري، وهذا سليمان العلوان، وأبو قتادة الفلسطيني، وأبو الوليد الأنصاري الغزي، وأبو المنذر الشنقيطي، وأبو بصير الطرطوسي، وأبو خالد السوري، وعمر الحدوشي، وحسن الكتاني، وصادق بن عبد الله، وإياد قنيبي، وعبد العزيز الطريفي، ومحمد المسعري.

وغيرهم ممن نصب العداء للدولة الإسلامية تجدهم جميعًا يخالفون ما عليه أهل السنة والجماعة، فيعذرون المشركين بالجهل ﴿**أَتَوَاصَوْا بِهِ بَلْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ**﴾ [الذاريات: 53]؟!

فتجد هؤلاء يعذرون حكومة "حماس" المرتدة بالجهل والتأويل، كما يعذرون "إسماعيل هنية" و"محمد مرسي"، ويعذرون "الجيش الحر" والمجالس العسكرية، بل إن بعضهم يعذر عساكر القوانين ورجال البرلمان من أبناء الجماعات الإسلامية، مع أن هؤلاء جميعًا قد ارتكبوا الشرك الصريح والكفر الواضح.

وهم في مناصرتهم والذب عنهم بين مقلٍّ ومستكثر، وكتبهم وأشرطتهم توضح ذلك، وهي في متناول اليد.

قال أيمن الظواهري بعد أن ذكر شيئا من اعتقادات الرافضة: "فهذه العقائد من اعتقدها بعد إقامة الحجة عليه؛ يصير مرتدًّا عن دين الإسلام، ومن كان جاهلًا، واعتقد هذه الأصول الفاسدة بناء على أحاديث ظنها صحيحة، ولم يبلغه الحق فيها، أو كان عاميًّا جاهلًا فهو معذور بجهله، على التفصيل المعروف في كتب الأصول راجع: مبحث الجهل والعذر به. في كتاب: الهادي إلى سبيل الرشاد"(1).

وقال أبو قتادة الفلسطيني منكرًا على ابن باز عدم عذره بالجهل في أصول الدين: "وأما كلام ابن باز ففيه غلو وتناقض في هذه المسألة من وجوه منها: أن ابن باز لا يعذر المستغيثين بالقبور بالجهل مطلقا، وهذا شيء معروف عنه مبثوث في فتاويه"(2).

وقال حسن الكتاني: "وكذلك انتقد بعض النجديين في إنكارهم العذر بالجهل في أصول التوحيد أبو قتادة عمر بن محمود ابن عثمان -فرج الله عنا وعنه-، في "الدورة الإيمانية" وعد كلامهم من كلام الخوارج لا من كلام أهل السنة، وقرأت أن له كتابًا في الموضوع، لكني لم أقف عليه"(3).

قال أيضًا: "غير أن النجديين ضيقوا العذر بالجهل، ونفاه كثير منهم في مسائل أصل التوحيد فغلوا في ذلك كثيرًا كما سنبين في النقاط التالية -بحول الله تعالى-، وهم بذلك مخالفون لما عليه كبار أئمة الإسلام والسنة والتوحيد"(4).

---

(1) لقاء نشرة الأنصار (عام 1415 هـ)، في عددها الـ (91).

(2) جؤنة المطيبين (ص: 49).

(3) الأجوبة الوفية (ص: 29).

(4) المصدر السابق (ص: 30).

وقال صادق بن عبد الله السوداني بعد أن ساق أقوالًا لبعض أهل العلم في غير موضعها: "أقول: كانوا ينظرون في حالة هذا المسلم الذي تلبس بمكفر، إن كان ممن يُعْذَر أو لا؟، مع اتفاقهم على أنه أتى كفرا وشركا بالله تعالى، ولكنهم أبدا ما كانوا يقولون إن هذا كفر ننظر فيه في حال صاحبه، فإن كان معذورا عذرناه، وإلا كفرناه، وأما إن كان مشركا فهذا نكفره مباشرة، بلا نظر في حاله البتة، هذا لم يكن موجودا أصلا"[5].

وهذا الأمر هو المحرك الفعلي والدافع الرئيس لهؤلاء القوم في هجومهم الكاسح واللاذع على الدولة الإسلامية، إذ أنها تتبنى اعتقاد أهل السنة والجماعة في تكفير من فعل الشرك الصريح جهلًا.

قال ابن تيمية في "شرح العمدة" لما تكلم في كفر تارك الصلاة: "وفي الحقيقة فكلُّ ردٍّ لخبر الله أو أمره فهو كفر دقَّ أو جلَّ، لكن قد يعفى عما خفيت فيه طرق العلم، وكان أمرًا يسيرًا في الفروع، بخلاف ما ظهر أمره، وكان من دعائم الدين من الأخبار والأوامر..."[6].

وقال الشيخ أبو بطين: "واختيار الشيخ تقي الدين في الصفات أنه لا يكفر الجاهل، وأما في الشرك ونحوه فلا، كما ستقف على بعض كلامه -إن شاء الله-؛ وقد قدمنا بعض كلامه في الاتحادية وغيرهم، وتكفيره من شك في كفرهم"[7].

إلى أن قال: "... فأطلق فيما تقدم من المكفرات، وفرّق في الصفات بين الجاهل وغيره، مع أن رأي الشيخ أن التوقف عن تكفير الجهمية ونحوهم، خلاف نصوص الإمام أحمد وغيره من أئمة الإسلام!"[8].

وقال أيضًا موضحًا هذا التفريق: "وقولك أن الشيخ أبا العباس بن تيمية يقول: إن من فعل شيئًا من هذه الأمور الشركية لا يطلق عليه أنه كافر مشرك حتى تقوم عليه الحجة الإسلامية، فهو لم يقل ذلك في الشرك الأكبر وعبادة غير الله ونحوه من الكفر، وإنما قال هذا في المقالات الخفية كما قدمناه من قوله:

---

(5) **ينظر:** إسعاف السؤول في شرح ثلاثة الاصول.

(6) البيان الأظهر في الفرق بين الشرك الأكبر والشرك الأصغر (ص: 10).

(7) الدرر السنية في الأجوبة النجدية (12/ 73).

(8) المصدر السابق (12/ 74).

"وهذا إذا كان في المقالات الخفية فقد يقال: لم تقم عليه الحجة التي يكفر صاحبها"، فلم يجزم بعدم كفره، وإنما قال: قد يقال"[9].

هذا اعتقاد أهل الحق، أما أهل الباطل ممن رموا الدولة الإسلامية بقوس العداء، ولم يراعوا كون سهامهم تقع حيث يُنصر الأعداء، فما فعلوا ذلك إلا لأسباب؛ على رأسها هذه المسألة المهمة.

والعجيب في أمرهم أنهم عذروا المشركين بالجهل، ولم يعذروا الموحدين من جند الدولة الإسلامية بمثل ذلك في مسائل أقل من الشرك!!!

ولا يعكِّر على ذلك كون أبي محمد المقدسي وبعض من لفَّ لفه لا يعذر بالجهل في أصول الدين الواضحات، حيث إن هذا الرجل خاف من مخالفة أقرانه، ويطمح في موافقتهم حتى ينال رصيد الثناء والتبجيل.

زِد على ذلك أن المقدسي يحمل من الأحقاد والحسد على شيوخ الدولة الإسلامية ما تنأى عن حمله الجبال، إذ أن الله وفقهم لما لم يوفقه، وفتح عليهم ليترجموا بعض ما كتبه واقعًا عمليًّا، بينما هو لا زال يراوح بين بيته وسجنه، هذا قديمًا أما حديثًا فلا أظنه يُسجن إذ أنه مشتغل بالدولة الإسلامية طعنًا وتجريحًا، دون الدول الطاغوتية، ليلعب بذلك دورًا خطيرًا في تاريخ الصراع المعاصر.

وليت شعري هل سنسمع في الأيام المقبلة عن طباعة كتاب "**الكواشف الجلية في كفر الدولة الإسلامية**"، أو "**الجواب المفيد بأن المشاركة في الدولة الإسلامية مناقضة للتوحيد**"، أو "**إمتاع النظر في كشف شبهات خوارج العصر**"، أو "**تبصير العقلاء بتلبيسات أهل التوحش والدماء**"؟!

ليس ذلك ببعيد، فإن صاحب ملة إبراهيم النظرية قد نصب العداء لأصحاب ملة إبراهيم العملية.

وآخر دعوانا أن الحمدُ لله ربِّ العالمين، وصلى الله وسلم على الصادق الأمين.

---

(9) رسالة في بيان الشرك وعدم إعذار جاهله وثبوت قيام الحجة عليه (ص: 33).

وكتب:

تركي بن مبارك البنعلي

شوال 1436 هـ – 2015 م

❋ ❋ ❋